محكم

ردود فعل أحزاب الإسلام السياسي بتونس تجاه دستور 2014

عبد المجيد الجمل

باحث تونسي

مؤمنون بلا حدود

Mominoun Without Borders

مؤسسة دراسات وأبحاث

قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

جميع الحقوق محفوظة

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved

Mominoun Without Borders

ملخص:

مثّل ختم الدستور التونسي الجديد يوم 27 يناير 2014، حدثا مهما، بالنسبة إلى أغلب النخب في البلاد التونسية وقسم محدود من عامة الشعب.

لقد تميزت مواقف أحزاب الإسلام السياسي، بالتناقض، ففي الوقت الذي اعتبر فيه قسم من حركة النهضة التونسية، أنّ هذا أكبر إنجاز لحكومتها، فإنّ قسما مهمّا من بقية أحزاب الإسلام السياسي، مثل حزب التحرير بتونس، وجبهة العمل والإصلاح الممثلة لقسم من التيار السلفي وتيار المحبة ناهضت بشدة الدستور الجديد أو بعض فصوله، واعتبرته معاديا للإسلام. ومن المفارقات أنّ التيار المحافظ داخل حركة النهضة اعتبر أيضا أنّ هذا الدستور بمثابة المولود الميت حسب تعبير السيد الصادق شورو أحد قياديّي مجلس شورى الحركة.

لقد ارتبطت مواقف مختلف الأحزاب السياسية الممثلة للإسلام السياسي ببنيتها الذهنية ومصادر تفكيرها المقتبسة من أفكار أقطاب الفكر الإخواني وعلى رأسهم سيّد قطب الذي تعتبر فكرة الحاكمية من أسس فكره، وهو يتقاطع في هذا المجال مع تقي الدين النبهاني المؤسس والمنظر الأول للتنظيم العالمي لحزب التحرير، الذي له فرع في تونس.

وفي هذا السياق، قمت بدراسة الإشكاليات التالية:

التعريف بمفهوم الإسلام السياسي بتونس ومكوناته، أمّا القسم الثاني من العمل، فقمت فيه بالبحث انطلاقا من العديد من المصادر، ومن بينها المصادر الصحفية، في مظاهر مواقف أحزاب الإسلام السياسي المعادية للدستور وخلفياتها.

وبالنسبة إلى القسم الأوّل، فلقد بيّنت فيه بصفة سريعة، أهم مكوّنات الإسلام السياسي بتونس كحزب النهضة، وحزب التحرير، وتيّار المحبة وجبهة العمل والإصلاح.

أما بالنسبة إلى القسم الثاني من العمل، فقد ركزنا فيه على مظاهر معاداة الدستور التونسي التي كانت بالخصوص من حزب التحرير وتيار المحبة، حيث اتفق هذان الحزبان على رفض هذا الدستور واعتباره معاديا للإسلام، أمّا بالنسبة إلى حزب جبهة العمل والإصلاح، فإنّ معارضته كانت بالخصوص لعدم إدراج الشريعة، وكذلك حرية الضمير التي نص عليها الفصل السادس من الدستور.

وأمّا بالنسبة إلى خلفيّات هذه المواقف المعادية لدستور يناير 2014، فهي متشابهة ومرتبطة بالبنية التكفيرية لقادة هذه الأحزاب، فمثلا حزب التحرير يعتبر الديمقراطية والنظام الجمهوري كفرا، بل يذهب إلى أكثر من ذلك من خلال اعتباره أنّ الدول الوطنية ورموزها، مثل الرايات تعتبر معادية للإسلام وبالتالي يجب تقويضها.

إنّ الأسس الفكرية لأحزاب الإسلام السياسي بتونس تعتبر امتدادا لفكر سيّد قطب وحسن البنّا، وكذلك تقي الدين النبهاني بالنسبة إلى حزب التحرير.

إنّ مواقف أحزاب الإسلام السياسي بتونس وردود فعلها، تعتبر من أبرز عوائق الانتقال الديمقراطي بالمنطقة العربية، وهي تمثّل إرباكا كبيرا للأحزاب الليبرالية واليسارية وكذلك القسم المساند لحكومة مدنية داخل حركة النهضة.

تقديم:

تمّ يوم 27 يناير 2014 ختم رابع دستور "وضعي" بتونس[1]، بعد دستور قرطاج [2] في القرن الثالث قبل الميلاد ودستور 1861 ودستور 1959.[3]

ولقد تميزت ردود الأفعال تجاه دستور يناير 2014 بالتباين، ففي الوقت الذي اعتبرت فيه أغلبية الأحزاب الليبرالية واليسارية المعارضة والموجودة بالسلطة، وقسم كبير من المجتمع المدني، أنّ هذا الدستور هو نتاج توافق واسع بين الشق الليبرالي داخل حركة النهضة، التي كانت تملك الأغلبية داخل المجلس التأسيسي، وبقية الأحزاب ومكونات المجتمع المدني وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل، فإنّ أحزاب الإسلام السياسي بتونس تضاربت مواقفها. ففي الوقت الذي ساهم القسم الليبرالي بحركة النهضة بدور فاعل في صياغة دستور يناير 2014 وقدم العديد من التنازلات للمعارضة التقدمية ومختلف مكونات المجتمع المدني، فإنّ القسم المحافظ بالحركة وكذلك بقية مكونات الإسلام السياسي ومن بينها بالخصوص حزب التحرير بتونس ناهضت بشدة الدستور الجديد معتبرة إياه، يتنافى مع المبادئ الإسلامية. ومما ذكره السيد رضا بلحاج الناطق الرسمي باسم حزب التحرير بتونس يوم 22 يونيو 2014 بمناسبة تنظيمه لمؤتمر الخلافة "إنّه دستور ملفق ومخزٍ، مسرحية تحكمت في صياغتها أمريكا وأوروبا"[4]. وقامت أيضا أقلية من شيوخ وأيمة بتونس بإصدار فتوى دافعوا فيها بقوة عن حقهم في التكفير[5]، الذي جرّمه الدستور الجديد. أمّا داخل المجلس التأسيسي، فإنّ المعارضة كانت محدودة جدا وتكونت بالأساس من أقلية محسوبة على "تيار المحبة" الذي يقوده الهاشمي الحامدي من لندن، والذي اعتبر الدستور الجديد معاديا "للشعب والإسلام"[6]. ولقد ارتبطت مواقف أغلب أحزاب الإسلام السياسي من الدستور بالأسس الفكرية لهذه الأحزاب التي وضعها العديد من المنظرين، مثل تقي الدين النبهاني

[1] المقصود بذلك رئيس الجمهورية السيد منصف المرزوقي، ورئيس الحكومة السيد علي العريض ورئيس المجلس التأسيسي بتونس السيد مصطفى بن جعفر .

[2] **دستور قرطاج** ظهر أثناء القرن الثالث قبل الميلاد وهو من أول الدساتير الديمقراطية بالعالم. ومما ذكره حوله أرسطوطاليس في كتاب السياسة "من حق العامة أن تستفسر القضاة وأن تتخذ القرار وهذا ما لا يوجد في الجمهوريات الأخرى"

[3] دستور 1959 وقع الإعلان عن هذا الدستور يوم 1 جوان 1959. وتمت صياغته من قبل المجلس التأسيسي بين 1956 و1959، وهو دستور استلهم الكثير من محتواه من التجربة الدستورية الغربية وخاصة منها الأمريكية.

[4] **جريدة التونسية** 32 جوان 2014

[5] **جريدة العرب** 16-01-2014

[6] www.ahachmi.net

وسيّد قطب،[7] والتي تعتبر "أن لا حاكمية إلاّ لله"، ويعادي هذا الفكر الدول الوطنية ورموزها من "رايات، مؤسسات الجيوش والأمن".[8]

وفي هذا السياق، سنحاول أن نعرّف بأهم مكونات الإسلام السياسي بتونس، وخصائص مواقفها من دستور 2014 والخلفيات المفسرة لهذه المواقف.

أولا– مفهوم الإسلام السياسي ومكوّناته:

1) مفهوم الإسلام السياسي:

هو مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية، تعتبر أنّ الإسلام ليس ليس ديانة فقط، وإنّما هو عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة[9]، أمّا بالنسبة إلى نشأته في الفترة الحديثة، فهو يعود إلى فترة ما بين الحربين العالميتين وبالتحديد سنة 1928 التي ظهر فيها تنظيم "الإخوان المسلمين" مع حسن البنا.[10]

لقد نشأ هذا التنظيم ردَّ فعل على إلغاء الخلافة من قبل المصلح التركي مصطفى كمال أتاتورك في بداية العشرينيات من القرن العشرين. وفي هذا السياق، لابد من الإشارة بصفة برقية إلى أنّ اللاهوت القطبي كان يحتوي على فكرة مركزية، وهي **"الحاكمية"**. وهذا يعني أنّ الإنسان والمجموعة البشرية لا يمكن وصفهما بالإسلام إلاّ إذا قبلت أن يكون الحكم إسلاميًّا في كل شيء: من السلوك الفردي اليومي إلى النظم التي تحكم الدولة والمجتمع.[11] وإجمالا ما لا يمكن للإسلام السياسي أن ينفيه، أنّ جوهر الفكر الإخواني في كل الدول العربية مرتبط بالشعار الذي بلوره سيّد قطب ومفاده أنّ الإسلام منهج شامل للحياة، وبما أنّ هذه القاعدة لا

[7] **سيد قطب، إبراهيم** حسن باشا (1906- 1966)، كاتب وعضو سابق في مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، رئيس سابق لقسم نشر الدعوة في الجماعة ورئيس تحرير جريدة الإخوان. ولد بقرية عوشا بمحافظة أسيوط، عمل بوزارة المعارف، نشط بحزب الوفد، ثم انضم إلى جماعة الإخوان بين 1954 و1966، تمّ إعدامه في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر سنة 1966، بعد تتالي المؤامرات ضد حكمه، ومن بينها حادثة المنشية سنة 1954. ومن أهم كتاباته معالم الطريق الذي وضع فيه أسس الفكر الإخواني المبني على تكفير المجتمع وفكرة الحاكمية ومعاداة الأوطان ورياتها.

[8] يقول سيّد قطب حول مسألة الوطن والرايات: "وطن المسلم الذي يحن إليه ليس قطعة أرض، وجنسية المسلم التي يعرف بها ليست جنسية حكم، راية المسلم التي يعز بها ويستشهد تحتها ليست راية قوم". يمكن الرجوع إلى كتاب: سيد قطب، معالم الطريق، مرجع مذكور سابقا.

[9] **المستقبل 4، فيفري 2012**

[10] عبد المجيد الشرفي، **مرجعيات الإسلام السياسي**، التنوير، تونس بيروت القاهرة، 2014، ص 13

[11] يمكن الرجوع إلى: **سيّد قطب، معالم في الطريق**، مكتبة الشوق، 1952

تنطبق على السواد الأعظم من المسلمين بسبب عيشهم تحت نظم لا تطبق الشريعة، فهم قد خرجوا عن الشريعة.[12]

إنّ من بين أهداف الفكر الإخواني، كما بين ذلك الأستاذ حسن البنا "إنهاض العالم الإسلامي"، الشريعة وإلغاء القوانين الوضعية، التي يعتبرها البنا من "النكبات العشر"[13] ويتم ذلك اعتمادا على عدة مثل "نشر ثقافة الإخوان" و"الجهاد".[14]

2) أهم مكونات الإسلام السياسي بتونس:

- حزب حركة النهضة التونسية

تأسست حركة النهضة في 6 يونيو 1981 على يد راشد الغنوشي تحت اسم حركة الاتجاه الإسلامي، ولقد كان هذا التيار يعرف بالجماعة الإسلامية بتونس.

لقد نهل الأستاذ راشد الغنوشي وكل نخب الحركة من فكر جماعة الإخوان المسلمين المصرية [15] وتجربتها، وبالخصوص أدبيات سيد قطب، وحسن البنا. وتأثروا كذلك بأدبيات المودودي ومالك بن نبي والترابي وكذلك بأفكار العديد من منظري الثورة الإيرانية (طهري – شريعتي)[16]. وهذا ما أكده السيد نور الدين البحيري أحد قيادات الحركة حاليا ووزير العدل قبل خروج الحركة من الحكم في أواخر يناير 2014، أثناء تدخله يوم 26 يونيو 2014 بالملتقى الحواري الذي نظمه منتدى ابن رشد حول "المرجعيات الفكرية والسياسية" لتيار الهوية "في تونس". إنّ حركة الاتجاه الإسلامي نهلت من إصدارات حركة الإخوان المسلمين وبالتالي فهي امتداد لحركة الإخوان"[17]، لكنه لم يبين هل حركة النهضة مازالت إلى اليوم امتدادا لهذه الحركة العالمية أم لا؟.

حصلت هذه الحركة على التأشيرة القانونية للنشاط السياسي العلني في بداية 2011 ؛ أي بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي، وشاركت في انتخابات3 2 أكتوبر 2011 التي حصلت فيها على حوالي 41

---

[12] سيد قطب، **معالم في الطريق**، مرجع مذكور سابقا.

[13] حسن البنا، **التعريف بالإخوان المسلمين**، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، المنصورة، ص 8

[14] حسن البنا، **التعريف بالإخوان المسلمين**، المصدر السابق ص 6

[15] **جريدة الفجر** 28 مارس 2014

[16] المصدر السابق.

[17] **جريدة الضمير** 28 يونيو 2014

% من مجموع أصوات الناخبين. وبعد فوزها شكلت حكومة تكونت من ثلاثة أحزاب، لكنّ تجربتها في الحكم منيت بفشل ذريع ومن الأمثلة على ذلك الانهيار الأمني الذي أدى إلى اغتيال المناضل اليساري شكري بلعيد في فبراير 2013 من قبل ما يسمى بأنصار الشريعة حسب تحقيقات وزارة الداخلية، مما أدى إلى استقالة حمادي الجبالي وتشكيل حكومة جديدة يوم 13 مارس 2013 بقيادة السيد علي العريض المنتمي أيضا لحزب النهضة، والذي لم تتجاوز وزارته العشرة أشهر، حيث سقطت في يناير 2014، خاصة بعد اغتيال المناضل القومي "الحاج" محمد البراهمي في يوليو 2013، مما مثل فشلا أمنيّا كبيرا لحكومة علي العريض، ساهم في تشكل جبهة واسعة من المعارضة الليبراليّة، اليسارية ومنظمات المجتمع المدني، ومن أهم مكوناتها جبهة الإنقاذ التي تكونت من عدة أحزاب مثل حزب "العمال" بقيادة المناضل اليساري حمة الهمامي، وحزب "الوطنيون الديمقراطيون الموحد" وحزب "نداء تونس" بقيادة الباجي قايد السبسي. أمّا في المستوى المدني، فإنّ الاتحاد العام التونسي للشغل، مثّل أهم رافد للقوى المدنية التي ساهمت في سقوط حكومة الترويكا بقيادة حركة النهضة.

لقد تزامن فشل حكومة الترويكا[18] الأمني بفشل اقتصادي، جعل المؤسسات المالية العالمية وعلى رأسها البنك الدولي تقوم بإيقاف ضخ القروض إلى تونس. وتزامنت أيضا الأزمة الداخلية التي أدت إلى سقوط حكومة الترويكا بتونس مع تحولات دولية وإقليمية خطيرة من أبرزها سقوط الإخوان المسلمين بمصر وتأزم أوضاعهم بليبيا. ولقد برز فشل حكومة الترويكا بتونس في المستوى الدبلوماسي خصوصا مع دول الخليج العربي، مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية التي لم يشجعها الحكم الجديد على الاستثمار في تونس، فأدّى تداخل كل هذه العوامل إلى سقوط الحكومة الثانية للترويكا في يناير 2014 وتشكيل حكومة شبه محايدة بقيادة السيد المهدي بن جمعة.

بالرغم من فشل حركة النهضة في المحافظة على الحكم، فقد ساهمت بدور فعال في إنجاز دستور 2014 وقدمت العديد من التنازلات تحت ضغط الشارع والأحزاب اليسارية والليبرالية بالمجلس التأسيسي وكذلك الاتحاد العام التونسي للشغل.

لقد أشرنا في بداية تحليلنا، إلى كون قيادات حركة الاتجاه الإسلامي بتونس، كانت عند نشأتها امتدادا لحركة الإخوان بتونس والسؤال الذي يطرح نفسه حاليا، هل حركة النهضة بتونس حاليا لا تزال، تمثل امتدادا لحركة الإخوان؟

[18] مصطلح أطلق على الائتلاف الحاكم الذي تم تكوينه لحكم تونس بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011 بتونس. تكون من حركة النهضة ذات الأغلبية البرلمانية والمؤتمر منأجل الجمهورية بقيادة السيد منصف المرزوقي.

في الواقع توجد العديد من البراهين التي تؤكد ذلك من بينها:

- مشاركة السيد عبد الفتاح مورو، أحد قادة حركة النهضة بتونس، في مؤتمر لاهور بالباكستان الذي التنظيم العالمي للإخوان المسلمين يومي 25 و26 شتنبر 2013، والذي شاركت فيه العديد من القيادات الإسلامية، مثل محمود أحمد الابياري (الأمين العام المساعد في التنظيم العالمي من مصر) ومحمود حسين حسن (عضو مكتب الإرشاد، الأمين العام للجماعة بمصر)، ومحمد الحمداوي (المغرب)، ومحمد نزال (حماس)، وبشير الكبتي (ليبيا)، وعبد الفتاح مورو (تونس)[19]، مع العلم أنّ هذا المؤتمر كانت من أهم أولوياته البحث عن كيفية دعم الإخوان بمصر، وتزامن مع مؤتمر ثانٍ للتنظيم العالمي للإخوان بتركيا. فماذا يعني وجود السيد عبد الفتاح مورو بلاهور؟.

حسب ما يبدو، فإنّ العلاقات لا تزال وطيدة بين حركة النهضة التونسية والتنظيم العالمي للإخوان. ولعل المواقف المساندة للإخوان بمصر، ومناهضة حكومة السيسي بمصر كلها تؤكد هذا التحالف.

- المؤشر الثاني لتواصل الارتباط تشابه خطاب جزء من قادة النهضة مع الفكر "الإخواني". ومن الأمثلة التي تدل على ذلك ما قاله السيد راشد الغنوشي بساحة القصبة يوم 4 أوت 2014 أثناء خطابه المؤيّد لحكومة السيد علي العريض "إنّ هذه الحشود الغفيرة بالقصبة، هي أعظم حشد تاريخي شهدته تونس، إنّه يذكّرنا بفتح مكة على يد الرسول الأكرم، لقد كان فتحا سلميا"، إنّ هذا التجمع يذكرني بفتح مكة"[20] ماذا يعني هذا ؟

بالتأكيد تقسيم التونسيين إلى قسم مسلم والآخر كافر، فالسيد راشد الغنوشي اعتبر بصفة ضمنية المعارضة بكل مكوناتها في مكانة المكّيين أو "أهل الكفر"، وحزب النهضة وأنصاره، الفاتحين الجدد لتونس المسلمة.

إنّ هذا الموقف يؤكّد ازدواجية خطاب الحركة وتواصل التأثير الإخواني في العديد من قياداتها، مثل السيد راشد الغنوشي، والحبيب اللوز الذي أكد في بداية يونيو 2013 تمسكه بالشريعة "إنّني لا أؤمن

[19] **الصباح الأسبوعي 30 شتنبر** 2013

[20] **الصباح 5 أوت** 2013، عدد 1457

بالفصل بين الدين والسياسة، إنّني متمسك بإدراج الشريعة في الدستور، لأنّ الشريعة مشروع حضاري كفيل بتحقيق الحرية والعدل."[21]

إنّ السيد حمادي الجبالي في مستوى بنيته الفكرية أيضا، يعتبر من المحسوبين على الخط الإخواني لكنّه لكنّه مناور بارع. ولعل ما ذكره في اجتماعه بقواعد النهضة بمسرح الهواء الطلق بسوسة يوم 26 نونبر 2011 2011 أكبر شاهد على ذلك "يا إخوتي أنتم اليوم أمام لحظة ربانية في دورة حضارية جديدة، فإن شاء الله في في الخلافة الراشدة السادسة".[22]

إنّ هذا الخطاب الذي جاء على إثرفوز حركته في الانتخابات، عبّر عن طبيعة المشروع المتمثل في إقامة الخلافة، مع العلم أنّ هذا ما رحبت به أحزاب الإسلام السياسي ومن بينها السلفيون وحزب التحرير بتونس. أمّا المعارضة اليسارية والليبرالية، فقد نددت به بشدة واعتبرته بداية الانتكاسة للنظام الجمهوري والدولة المدنية. ولقد أكد السيد حمادي الجبالي أيضا توجّهه السلفي أيضا بقوله: "إنّ حركة النهضة لا تطرح في برنامجها السياسي تطبيق الشريعة لكن عندما تتهيأ كل أسبابها، فحركة النهضة لا تحل حراما ولا تحرم حلالا، وهي لا يمكن أن تقول إنّ حدود الله منافية للعدل".[23]

ومن المظاهر الأخرى للفكر الإخواني داخل النهضة استعمال العنف ضد معارضيهم وحادثة 9 أفريل 2013 أحسن شهادة، حيث قامت الشرطة بمساعدة مليشيات نهضاوية وسلفية بالاعتداء بالعنف الشديد على المتظاهرين. أمّا على المستوى اللفظي، فيمكن أن نذكر موقف أحد أعضاء مجلس الشورى "حمزة حمزة" من اعتصام الرحيل الذي نظمته المعارضة في غشت 2013 للمطالبة برحيل حكومة علي العرض بعد اغتيال الحاج "محمد البراهمي": "يجب على معتصمي المعارضة المشاركين فيما يسمى باعتصام الرحيل، المطالبين بإسقاط النظام بساحة باردو أن يغادروا مكان الاعتصام قبل أن يقع دفنهم"[24] فماذا يعني التهديد بدفن معارضي حركة النهضة أحياء، هل هذا الخطاب ديمقراطي؟ إنّه الوجه الآخر للقسم الإخواني والفاشي لجزء من قيادات حركة النهضة.

إنّ كلّ هذه المواقف، تكاد تكون نسخة مطابقة للأصل للمشروع الإخواني بمصر كما ورد في كتابات حسن البنا، والذي ركز على المرحلية في تطبيق الشريعة وإرساء دولة الخلافة التي بشرت بها بعض قيادات

[21] **المجهر 31 ماي 2013** (يمكن الرجوع أيضا إلى جريدة التونسية 2 جوان 2013)

[22] **المغرب** 27 نونبر 2011

[23] مجلة حقائق فبراير 2011

[24] **الصباح 5 غشت** 2013، عدد 1457

حركة النهضة، لتعلن تقاطعها في هذا المجال بتونس مع المشاريع السلفية لبقية الإسلام السياسي وبالخصوص السلفيين، لكنّهم يختلفون في مستوى التكتيك.

إنّ هذا الخطّ المحافظ، يعتبر تواصلا واضحا للفكر الإخواني ويجد مساندة من حزب وأنصار الشريعة وبقية السلفيين. ولو تم إدراج الشريعة في الدستور، فإنّ ذلك كان يمكن أن تونس إلى حرب أهلية. ربما يعتبر البعض أنّ ذلك مبالغة وتشويه للإسلام السياسي، لكن في الواقع إدراج الشريعة يعني تطبيق "حكم الردة" حسب المذهب المالكي. وممّا يروى في هذا المجال عن موقف مالك بن أنس (رواه سحنون القيرواني عن ابن قاسم المصري): "قلت أرأيت قتال الخوارج؟ ما قول مالك فيهم؟ قال مالك في الأباضية والحرورية، وأهل الأهواء "أرى أن يستتابوا، فإن تابوا وإلاّ قتلوا"[25]. فعمليا إدراج الشريعة وتطبيق حكم الردة، يعني قتل الأقليات الشيعية الأباضية بتونس. أما بالنسبة إلى اليساريين بما في ذلك القوميون، وكذلك الليبراليون، فحدث ولا حرج، فربما تنصب لهم المشانق.

إجمالا يمكن القول بإيجاز شديد بأنّ داخل حركة النهضة أكثر من اتجاه، الأول إخواني، ومن أبرز قياداته الحبيب اللوز وشورو وكذلك قسم كبير من القواعد، أمّا القسم الثاني فهو ليبرالي، ومن أهم قياداته سمير ديلو وعلي العريض وعبد الفتاح مورو، وقد ناهض إدراج الشريعة ودافع عن حرية الضمير[26]، وساهم في صياغة دستور مدني متطور، أقرّ عدة مبادئ تقدمية مثل حرية الضمير، ومبدأ المساواة بين الجنسين[27]، واعتماد المبادئ العالمية لحقوق الإنسان مصدرًا من مصادر التشريع كذلك تجريم التكفير، مما جعل بقية مكونات الإسلام السياسي تناهض هذا الدستور بشدة. وحسب ما يبدو فإنّ قبول حركة النهضة بهذه المبادئ قد يكون إعلانا عن بداية تحول حقيقي في مستوى مراجعة أسسها الفكرية الإخوانية.

---

[25] يمكن الرجوع إلى رسالة الأستاذ محمد الطالبي إلى المجلس الإسلامي الأعلى التونسي سنة 1999، تم إعادة نشرها كاملة بجريدة المغرب يوم الثلاثاء 1 يوليو 2014

ومما ورد في الفصل السادس من الدستور التونسي " الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي" .

تلتزم الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح وبحماية المقدسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف وبالتصدي لها .

[26] يمكن الرجوع إلى **دستور الجمهورية التونسية 2014**، منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2014، ص 10

[27] لقد ورد ذلك بالباب الثاني المتعلق بالحقوق والحريات وتحديدا بالفصل الواحد والعشرين الذي ورد فيه "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون بدون تمييز": يمكن الرجوع إلى دستور الجمهورية التونسية 2014، المصدر السابق، ص 13

ب) حزب التحرير بتونس

هو فرع لتنظيم عالمي اسمه "حزب التحرير" الذي نشأ سنة 1953 في القدس على يد القاضي تقي الدين الدين النبهاني[28]، ومن أهم قياداته حاليا بتونس رئيس مكتبه السياسي عبد الرؤوف العامري والناطق الرسمي الرسمي باسمه رضا بالحاج. لقد تحصل على تأشيرة النشاط العلني بعد وصول حركة النهضة بتونس إلى السلطة. وكان ذلك يوم 17 غشت 2012، ومن أهمّ مبادئه:

- إقامة نظام الخلافة فريضة على كل مسلم ومسلمة، ومما ذكره الأستاذ رضا بالحاج بمناسبة المؤتمر المؤتمر الذي نظمه حزب التحرير بتونس يوم 24 يونيو 2012، بمناسبة الذكرى الحادية والتسعين لهدم الخلافة الإسلامية "إنّ دولة الخلافة واجب مثل الصلاة والصوم والزكاة، بل لعلها أهم من هذه الفرائض"[29]. أمّا يوسف يعقوب وبالمؤتمر نفسه، فقد قال إنّ انضمام مختلف الكيانات القطرية الحالية إلى دولة الخلافة يجب أن يكون سلما أو حربا.[30]

- النظام الجمهوري كافر وسيادة الشعب مضللة.[31]

- الديمقراطية والدولة القومية القطرية من مخلفات الاستعمار وتتنافى مع الإسلام.

- من أكثر الأحزاب بتونس التي ناهضت دستور 2014.

ج) تيار المحبة

يعتبر امتدادا لـ"العريضة الشعبية" التي أسسها محمد الهاشمي الحامدي[32] قبيل انتخابات 23 أكتوبر 2011. ولقد مثلت "العريضة" مفاجأة الانتخابات من خلال حصولها على حوالي 28 مقعدا بالمجلس التأسيسي (البرلمان) المنبثق عن انتخابات 23 أكتوبر، وهو التيار الوحيد الذي تفوق على حركة النهضة بإحدى ولايات

[28] تقي الدين النبهاني من مواليد 1914 بقرية اجزم بحيفا في فلسطين، درس في الأزهر بمصر وحصل على شهادة الغرباء ثم العالمية سنة 1922، وعمل في القضاء وضع أسس فكر حزب التحرير. له العديد من الكتابات مثل كتاب نظام الإسلام، نظام الحكم، النظام الاقتصادي، مقدّمة الدستور

[29] جريدة الشروق 25 يونيو 2012

[30] المرجع السابق.

[31] جريدة التونسية 19-08 - 2011

[32] محمد الهاشمي الحامدي، سياسي تونسي، كان من الناشطين بحركة الاتجاه الإسلامي بتونس ثم حركة النهضة التونسية ثم استقال منها. ولقد كان من الشق داخل الحركة المحسوبين على المملكة العربية السعودية أثناء حرب الأزمة الكويتية العراقية 1990- 1991

أسس تيار العريضة الشعبية، الذي تحول لاحقا إلى تيار المحبة ثم حزب المحافظين. تميزت مواقف النواب المساندين له بدفاعهم عن الشريعة

ومناهضة حرية الضمير وتجريم التكفير

تونس، وهي سيدي بوزيد التي ينحدر منها الهاشمي الحامدي. لقد تفتت هذا التيار بعد الانتخابات ولم يتجاوز عدد الباقين فيه 15 نائبا. أمّا البقية، فقد انضموا إلى أحزاب أخرى. ولقد مثلت هذه الكتلة البرلمانية أكبر مجموعة مناهضة لدستور يناير 2014، وبرز ذلك من خلال استماتتها في الدفاع عن إدراج الشريعة في الدستور... وهذا ما أكده رئيسه محمد الهاشمي الحامدي يوم 19 يناير 2014 "إنّ الدستور الجديد أسوأ من دستور 1959، إنّه معاد للإسلام.."[33].

د) حزب جبهة العمل والإصلاح

أول حزب سلفي في تونس يحصل على تأشيرة العمل القانوني في أبريل 2012. يعتبر تواصلا لتجربة الجبهة الإسلامية السرية قبل 14 يناير بقيادة محمد الحراث ومن أهم مبادئه:

- معاداته للدولة المدنية.

- الدفاع عن نظام الخلافة والشريعة.

- مناهضته لجزء من دستور 2014 وخاصة حرية الضمير وتجريم التكفير[34]

يرأس حاليا هذا الحزب السيد محمد خوجة. ومما ذكره حول مبادئ الحزب وأهدافه "نحن ببساطة مسلمون نؤمن بالإسلام عقيدةً ومنهج حياة، نعمل على تطبيق الشريعة"[35]. ومما ذكره أيضا محمد خوجة "اتصلنا بالعديد من أعضاء المجلس التأسيسي وطلبنا منهم، أن تكون الشريعة المصدر الأساسي للتشريع".[36]

لقد ساهم هذا الحزب في العديد من الأنشطة السلفية المطالبة بإدراج الشريعة في الدستور والمناهضة لحرية الضمير.

[33] المشهد التونسي machd.com

[34] الموقع الرسمي للحزب jabhatislah.org/1 cat

[35] المصدر السابق

[36] المصدر السابق نفسه

ثانيا– أحزاب الإسلام السياسي بتونس ودستور 2014

1) مظاهر معاداة الدستور

يعد حزب التحرير من أكثر أحزاب الإسلام السياسي وضوحا في معارضة دستور يناير 2014. ولقد برز ذلك في العديد من المستويات ومن بينها:

- مناهضته للمجلس التأسيسي ومشروع سن قانون وضعي، ومما ذكره بمناسبة مؤتمر الخلافة بتونس في يونيو 2012 نذكر "خصمنا المجلس التأسيسي، ونحملهم مسؤولياتهم فردا فردا، إن حكموا فينا وفي أبنائنا وفي أعراضنا بغير ما أنزل الله"[37]، ومما ذكره أيضا بالمناسبة نفسها "نريد أن يكون المصدر الوحيد للتشريع هو القرآن والسنة. إنّ مشروع الدستور الجديد يتضمن التبني المرفوض شرعا[38] وينصص على رفض تعدد الزوجات، إنّ من يكتبون الدستور الجديد يشرعون للزواج المثلي لهذا هم لا يريدون وضع الشريعة الإسلامية فيه".[39]

إنّ معارضة حزب التحرير بتونس كانت مبكرة من خلال رفضه للمجلس التأسيسي وكل المؤسسات المدنية المنبثقة عن انتخابات 23 أكتوبر 2011، وممّا ذكره السيد رضا بالحاج في تصريح للتونسية في أواخر شهر أبريل 2013 حول المسار التأسيسي الذي شاركت فيه حركة النهضة "العمامة لا تصنع الإمامة والصفة لا تصنع الموصوف. البديل الإسلامي الذي قامت من أجله الصحوة الإسلامية لم نجد أثره في هذا الحكم، وبالعكس نجد ترددا ودخولا تحت عناوين خصومهم الليبراليين والعلمانية وحتى اللائكية، حيث قالوا تجوز ولا مشكل فيها ولا تخالف الإسلام..."[40]. فهذا التصريح يتهم فيه حركة النهضة بخضوعها لليبراليين، وهو يشير بالخصوص إلى بعض تصريحات السيد راشد الغنوشي التي اعتبر فيها أنّ العلمانية لا تتناقض مع الإسلام.

---

[37] **جريدة الشروق** 25 جوان 2012

[38] **الصريح 11** ديسمبر 2011

[39] المصدر السابق

[40] **جريدة التونسية** 19-08-2011

إنّ حزب التحرير يعد أكثر أحزاب الإسلام السياسي بتونس راديكاليةً في رفضه منذ البداية للمجلس التأسيسي والنظام الديمقراطي. ومما ذكره السيد رضا بالحاج حول هذه المسألة "إنّ انتخابات التأسيسي مخالفة للإسلام وللديمقراطية".[41]

إنّ حزب التحرير بتونس لم يكتف بذلك، بل نظم العديد من الوقفات الاحتجاجية والمسيرات في يناير 2014 منددًا بالنسخة النهائية للدستور التي اعتبرها منافية تماما لمبادئ الإسلام. ومما ذكرته إحدى الصحف الأجنبية حول هذه التحركات يوم 25 يناير 2014: "تظاهر مئات الإسلاميين الراديكاليين ضد الدستور الجديد رافعين الأعلام السوداء والبيضاء مرددين هتافات يسقط الدستور العلماني، الحكم واجب، السيادة للقرآن والسنة".[42]

إنّ هذا الموقف المعادي للدستور أكده عبد الرؤوف المقدمي، أحد قيادات حزب التحرير بتونس، في اجتماع بأنصار الحزب بولاية أريانة بتونس يوم 5 يناير 2014. وممّا ذكره "إنّ الدستور الجديد ليس سوى مطية لتكريس استعمار القوى الأجنبية الأوروبية والأمريكية للشعب التونسي. إنّ القبول بالدستور الجديد وتطبيقه سيكون بمثابة سلب إرادة التونسي ونهب خيرات البلاد، يجب إرساء دولة الخلافة والاحتكام للشريعة دون سواها".[43]

إنّ معارضة الدستور الجديد بتونس لم تقتصر على حزب التحرير، بل شملت أيضا العديد من تيارات الإسلام السياسي، من بينها "تيار المحبة" الممثل بالمجلس التأسيسي وله حوالي 7 نواب، حيث عارض في البداية بعض فصول الدستور، مثل الفصل المتعلق بحرية الضمير وتجريم التكفير، ثم لاحقا كل الدستور، ولقد تجسم ذلك من خلال ما يلي:

تصريح السيد الهاشمي الحامدي رئيس تيار المحبة يوم 19 يناير 2014 "إنّ هذا الدستور معادٍ للشعب التونسي وأسوأ من دستور 1959"، مبينا أيضا أنّه إذا فاز في الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة فإنّه سينظم استفتاءً ويغيره.

- لقد أعلن رئيس تيار المحبة أيضا مناهضته لدستور تونس الجديد، من خلال الرسالة التي أرسلها السيد الهاشمي الحامدي إلى المحتفلين بالدستور (المقصود بذلك بالخصوص رئاسة الجمهورية، حركة

[41] **الصريح 11 دجنبر 2011**

[42] تشاني دايلي 25- 01- 2014

[43] الصريح 6 يناير 2014

النهضة والتكتل ومن شاركهم في الاحتفال). ومما ورد فيها "أرفض هذا الدستور، لأنّه يمثل انتكاسة عن دستور 1959 في المسألة الدينية، أين الإبداع والأصالة حين يتخلى المسلم في القرن الواحد والعشرين عن عن مرجعيات الإسلام أو مرجعية الشريعة ليصوغ دستورا جديدا."[44]

- أغلب النواب الذين صوتوا ضد الدستور ينتمون إلى تيار المحبة، مثل أيمن الزواغي، واسكندر بوعلاقي ومولدي الزيدي. وإجمالا من جملة 12 نائبا صوتوا ضدّ الدستور سبعة نوابٍ ينتمون إلى تيار المحبة[45].

ولقد تأكد موقف تيار المحبة المعادي للدستور من خلال انسحاب نوابه بالمجلس التأسيسي، وإصدارهم بيانا يوم 11 يناير 2014 أعلنوا فيه مناهضتهم، ومما ورد فيه: "يدين نواب تيار المحبة في المجلس التأسيسي بكل قوة بجميع مقترحاته، وهي:

- مقترح اعتماد الإسلام مصدرا أساسيًّا للتشريع.

- مقترح ضمان الصحة المجانية لكل التونسيين.

- مقترح تجريم الإساءة للذات الإلهية والقرآن - نعتبر هذا الدستور خطرا على تونس والأجيال القادمة".[46]

إنّ معاداة مكونات قسم هام من الإسلام السياسي لم تقتصر على الأحزاب السابقة الذكر، بل شملت أيضا مجموعات من المدافعين عن حقهم في التكفير. وأصدرت في هذا السياق مجموعة من الأئمة المحسوبة على التيار السلفي فتوى جرّموا بمقتضاها الموافقة على الفصل السادس من الدستور الجديد، ومما ذكرته "إنّ ما جاء به الفصل السادس من الدستور التونسي الجديد يخل بأعظم كليات الإسلام".

وممّا ذكرته أيضا "إنّ تحجير التكفير هو إسقاط لحكم شرعي ثابت بالقرآن والسنة"[47]

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الشق السلفي بحركة النهضة وعلى رأسهم السيد الصادق شورو ناهض أيضا بشدة الفصول المتعلقة بحرية الضمير وتجريم التكفير. ومما صرح به حول هذه المسألة نذكر قوله: "إنّ هذا

[44] www.alhachmi.net

[45] جريدة المغرب 27 يناير 2014

[46] www.alhachmi..net

[47] المصدر السابق نفسه

الدستور الجديد لتونس جاء ليرضي كافة الأطراف الداخلية والخارجية إلاّ الشعب، لقد أدخلت عليه العديد من التشوهات".[48]

أما بالنسبة إلى حزب جبهة الإصلاح السلفي، فقد عبر عن موقفه المعادي لدستور يناير 2014 أثناء صحفية عقدها يوم 6 فبراير 2014. ومما ذكره رئيس المكتب السياسي سفيان بن رمضان "إنّ هذا يستجيب لتطلعات هذا الشعب من زاوية تغييبه لمنظومة التشريع الإسلامي، فكأنّنا أمّة منبتّة لا تراث ولا فقه لها، إنّ هذا الدستور غلبت عليه المحاصصة الحزبية والترضيات والفصل السادس يمثل أكبر دليل".[49]

2) الخلفيات

على الرغم من كون الدوافع التي جعلت أحزاب الإسلام السياسي بتونس تعادي الدستور وتناهضه مختلفة نسبيا، فإنّ هناك قواسم مشتركة ومن بينها:

كل تيارات الإسلام السياسي مثل حزب التحرير بتونس، وتيار المحبة وبقية السلفيين، باستثناء أنصار الشريعة، كانوا يراهنون بشكل أو بآخر على حركة النهضة، وكانوا ينتظرون منها أن يقع التنصيص على الشريعة مصدرًا أساسيًّا ووحيدًا للتشريع، لكنّ التيار الليبرالي داخل حركة النهضة، وتحت ضغط المعارضة اليسارية والليبرالية التقدمية وكل مكونات المجتمع المدني ومن بينها أنصار حركة النهضة بالمجلس التأسيسي، مثل حزب التكتل وبالخصوص بعض نواب المؤتمر من أجل الجمهورية مثل سامية عبو، ساهمت في جعل حركة النهضة تقدم الكثير من التنازلات.

إنّ عدم التنصيص على الشريعة في الدستور الجديد، وحّد كل هذه الأطياف في معارضة الدستور. ولكن هناك قسم كبير منها، على الرغم من إعلان معارضته الشديدة لبعض الفصول وبالخصوص الفصل السادس، فإنّ ذلك لم يكن سوى ذريعة، لأنّ هذه الأحزاب ترفض كل التشريعات الوضعية ومن أبرزها حزب التحرير بتونس.

إنّ هذا الفرع بتونس لحزب التحرير نهل أعضاؤه من مبادئ التنظيم العالمي لحزب التحرير وأسسه وهو الحزب المعادي للدولة المدنية والديمقراطية، والدول الوطنية والأنظمة الجمهورية والملكية. وممّا

[48] الجريدة التونسية www. aljaridacom.tn

[49] http://achahed.com

ذكرته جريدة الوعي حول هذا المشروع: "نحن اليوم في خضم هذه الأحداث الجسام بمصر والشام نرى حاجة المسلمين إلى قيادة تهديهم إلى برّ الأمان، خاصة وأنّ دعاوى التضليل يملأ ضجيجها البلاد ويصم آذان الناس من الديمقراطية والجمهورية والدولة المدنية والشرعية الدولية".[50]

أمّا الخلفية الثانية لهذه المعارضة من قبل بعض مكونات الإسلام السياسي مثل حزب التحرير، فمرتبطة برفضها لكل تشريع وضعي، وكل المؤسسات المنبثقة عن العالم الغربي، مثل النظام الجمهوري وفكرة سيادة الشعب والديمقراطية، فكل هذه المؤسسات يعتبرونها كفرًا ومناهضةً للإسلام، لأنّهم على غرار الخوارج، وسيد قطب يعتبرون أنّه لا سيادة إلا لله. ومما ذكره حزب التحرير بتونس في بيان وزع بالمساجد التونسية في شهر أوت 2011 "إنّ فكرة سيادة الشعب ضالة ومضللة وإنّ النظام الجمهوري حارب الإسلام والمسلمين ومزق وحدتهم وشتت شملهم".[51] أمّا فيما يخص الديمقراطية، التي تمكنوا عن طريقها من تأسيس حزب والنشاط بكل حرية، فإنّها أيضا كفرٌ، وهذا ما أعلن عنه السيد رضا بالحاج، أحد قيادات حزب التحرير بتونس "الديمقراطية نعتبرها كفرا، وفيها قسمان قسم التشريع الذي هو بيد الإنسان من الصفر إلى ما لانهاية، وهذا مرفوض في الإسلام. والقسم الثاني هو الاختيار، وهو موجود في الإسلام وجائز شرعا".[52]

وانطلاقا من هذه المبادئ، فإنّ حزب التحرير بتونس وبعض أنصاره من السلفيين، يناهضون الدولة القطرية بتونس وبقية الدول العربية وكل رموز هذه الدول مثل العلم. ومما ذكره المهندس هشام محمود رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير بسوريا حول هذه المسألة[53] "إنّ أدعياء فكرة الوطنية لما أرادوا أن يبتدعوا فكرة يكرسون بها الكيانات التي أقامها الكافر المستعمر في بلدنا بعد أن قسمها إلى دويلات هزيلة حرفوا فكرة الوطن لتصبح دالة على لبنان، سوريا، فلسطين، ففكرة الوطنية جزء لا يتجزأ من المؤامرات الغربية لتكريس تجزئة البلاد. إنّ أنصار الوطنية لهم أفكار مضللة مثل الدين لله والوطن للجميع "نحن ننتمي للوطن قبل أن ننتمي للدين"[54]. إنّ هذه المبادئ يتم تجسيمها وفق هذا الفكر المعادي للدول القطرية وكل ما هو مدني من خلال ما يلي:

---

[50] يمكن الرجوع إلى: "أهمية قيادة حزب التحرير للأمة للتغيير السياسي على أساس الإسلام، مجلة الوعي أيار حزيران، تموز 2013، عدد 318- 319، 320، لبنان.

[51] **جريدة التونسية** 19- 08- 2011

[52] **الجمهورية من 29 مارس إلى 4 أبريل 2012**

[53] هشام حسن، "الثوابت الوطنية " ليست من الإسلام في شيء، مجلة الوعي عدد 313، 1413 هـ 2013

[54] المرجع السابق، ص 413

- عدم اعترافهم بالهويات القطرية، تونسية، مغربية، إماراتية، سعودية، كويتية جزائرية بالرغم من كون آلاف الوطنيين ماتوا دفاعا عن راية بلدانهم ضد الاستعمار الفرنسي، الانجليزي والإيطالي.

إنّ معاداة الفكرة الوطنية يترتب عليها عدم الاعتراف بالرايات الوطنية. وعلى هذا الأساس، فإنّ حزب التحرير والسلفيين لا يحملون إلا الرايات السوداء، ولا يحترمون رايات بلدانهم. ومما قاله رضا الناطق الرسمي باسم حزب التحرير بتونس في أحد البرامج الحوارية بإحدى القنوات التلفزية بتونس حول احترامه لعلم بلاده، فكان رده "إنّه خرقة بالية لا تستحق الاحترام، وهي من مخلفات الاستعمار". ومما في حوار صحفي حول هذه المسألة، وتحديدا حادثة إنزال العلم التونسي بمدخل كلية الآداب بمنوبة من قبل السلفيين: "لا يمكن أن نزايد على راية لا إله إلا الله محمد رسول الله، فهي عنوان وحدة أمّة[55] وهذا يعني أنّ العلم التونسي أو أيّ علم آخر قطري هو عنوان تفرقة ومزايدة على علم الخلافة. وهذا يعني أنّ هذه الأوطان يجب إلغاؤها وإلغاء رموزها، بل يذهبون إلى أكثر من ذلك، حيث يعتبرون الذين يموتون من أجل الدفاع عن راية أوطانهم القطرية يموتون "ميتة جاهلية"، لأنّه قتال في غير سبيل الله، مستشهدين بحديث نبوي منسوب إلى الرسول الأعظم "من قاتل تحت راية عمية، يدعو إلى عصبية ينصر عصبية فقتلته جاهلية"[56]. أليس ذلك تكفيرا للجيوش الوطنية بتونس، وبالجزائر، بالمغرب الأقصى، والبحرين، وبالإمارات العربية المتحدة.. إنّ هذا الكلام خطير جدّا، لأنّه بصفة ضمنية يعلن أيضا أنّ شهادة الجندي أو رجل الأمن من أجل الدفاع عن راية وطنه مثل تونس لا معنى لها ما دامت فكرة الوطنية معادية للإسلام.

[55] **الجمهورية من 29 مارس إلى 4 أبريل 2012**

[56] يمكن الرجوع إلى، هشام البابا (رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير بسوريا)"،الثوابت الوطنية " ليست من الإسلام في شيء" مرجع مذكور سابقا ص 13

الخاتمة:

تميزت ردود الفعل بتونس حول دستور يناير 2014 بتنوع المواقف تجاهه من قبل أحزاب الإسلام السياسي وحركاته بتونس، ففي الوقت الذي ساهمت فيه الأغلبية من حركة النهضة في صياغة الدستور واعتبرته دستوراً توافقيا ومن أبرز إنجازات الثورة بتونس، فإنّ قسما كبيرا من أنصار الإسلام السياسي مثل حزب التحرير، وتيار المحبة، والعديد من الشيوخ والأئمة بتونس ناهضوا بشدة الدستور الجديد، بعضهم ارتبط موقفه المعادي للدستور بعدم إدراج الشريعة، وبعضهم الآخر بمسألة الفصل السادس وبالخصوص حرية الضمير التي اعتبرتها كل أحزاب الإسلام السياسي بتونس باستثناء النهضة[57] وبعض الأئمة مناهضةً للإسلام، وأنّ هذا الفصل مشجع على الإلحاد. وأكّدوا أيضا أنّ تجريم التكفير مناهض لمبادئ القرآن.

إنّ مناهضة طيف واسع من الإسلام السياسي للدستور الجديد بتونس، أعلن عن نهاية الجبهة الإسلامية التي تشكلت ميدانيا وإعلاميا قبل انتخابات أكتوبر 2011 ضد الليبراليين واليساريين والقوميين بتونس. وأصبحت حاليا حركة النهضة أقرب إلى أحزاب الوسط الليبرالي أكثر منه إلى أحزاب الإسلام السياسي. وهذا التحول بالنسبة إلى قسم من حركة النهضة جاء تحت ضغط إكراهات الحكم وربما نتيجة لبداية بعض المراجعات الفكرية داخلها.

إنّ قسمًا كبيرًا من المبادئ التي تروّجها بعض أحزاب الإسلام السياسي، مثل معاداة الديمقراطية، ودستور يناير 2014، وكذلك ترويجهم لكون الدولة الوطنية معاديةً للإسلام، هذا يعني أنّ الآلاف الذين ماتوا من أجل تونس بالمغرب الأقصى والجزائر سيكون مآلهم النار. ألا يعتبر هذا الفكر خطرا على سيادة تونس وكل الدول العربية القطرية.

إنّ الترويج لهذا الفكر يعتبر من الأخطار الجسيمة التي تهدّد استقرار الدول القطرية، بمختلف أنظمتها.

[57] لقد اعتبرت بعض قيادات حركة النهضة أنّ حرية الضمير لا تتناقض مع الإسلام ومما ذكره السيد وزير الشؤون الدينية في حكومة السيد مهدي جمعة، والمعروف بتعاطفه مع حركة النهضة حول الفصل السادس "إنّه منسجم مع ديننا الحنيف لأنّه راعى في آن واحد حرية الضمير وعدم المس بالمقدسات" يمكن الرجوع إلى الصباح الأسبوعي الاثنين 3 مارس 2014

المصادر والمراجع:

1) الصحف:

- التونسية 18 سبتمبر 2014 (تونسية مستقلة)
- نفس المصدر السابق،23-جوان -2011
- العرب 2014-01/16 (ليبية مستقلة)
- المستقبل 4 فيفري 2012 (مستقلة ذات توجه قومي)
- الضمير 28 جوان 2014 (توجهات موالية لحزب النهضة والمؤتمر بتونس)
- الفجر 28 مارس 2014 (الناطق الرسمي باسم حركة النهضة التونسية)
- الصباح الأسبوعي 30 سبتمبر 2013 (مستقلة)
- نفس المصدر السابق،3مارس 2014
- الصباح 5 أوت 2013 (مستقلة)
- الشروق 25 جوان 2012 (مستقلة)
- الصريح 11 ديسمبر 2011 (مستقلة)
- نفس المصدر السابق، 6 جانفي 2011
- المغرب 27 نوفمبر 2011 (مستقلة)
- نفس المصدر السابق، 1 جويلية 2013
- المجهر 31 ماي 2013 (مستقلة)

2) المواقع الالكترونية:

- المشهد التونسي: machad.com
- Jabhaislah.orgt
- www.alhachmi.net
- www.aljaridacom.tn

3) الكتب والمجلات:

أ) الكتب:

- البنا (حسن)، **التعريف بالإخوان المسلمين**، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة - المنصورة 1978
- قطب (سيد)، **معالم في الطريق**، مكتبة الشرق، 1952
- **دستور الجمهورية التونسية 2014**، منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية 2014
- الشرفي (عبد المجيد)، مرجعيات الإسلام السياسي، تونس بيروت، القاهرة 2014
- أرسطو طاليس، **في السياسة**، ترجمة المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ب) المجلات:

- **مجلة الوعي**، ايار/ حزيران/ تموز، لبنان 2013، عدد 318-319 (يصدرها فرع حزب التحرير بلبنان).

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com